

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



الدين الأمريكي بين المبالغة في تقدير الأثر أو التعايش والقدرة على شن الحروب

عباس كريم صدام





الدين الأمريكي: بين المبالغة في تقدير الأثر أو التعايش والقدرة على شن الحروب

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية
الدراسات الاقتصادية

الإصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية / الاقتصاد والتنمية

عباس كريم صدام / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جيّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الحالة الصحية للاقتصاد الأمريكي

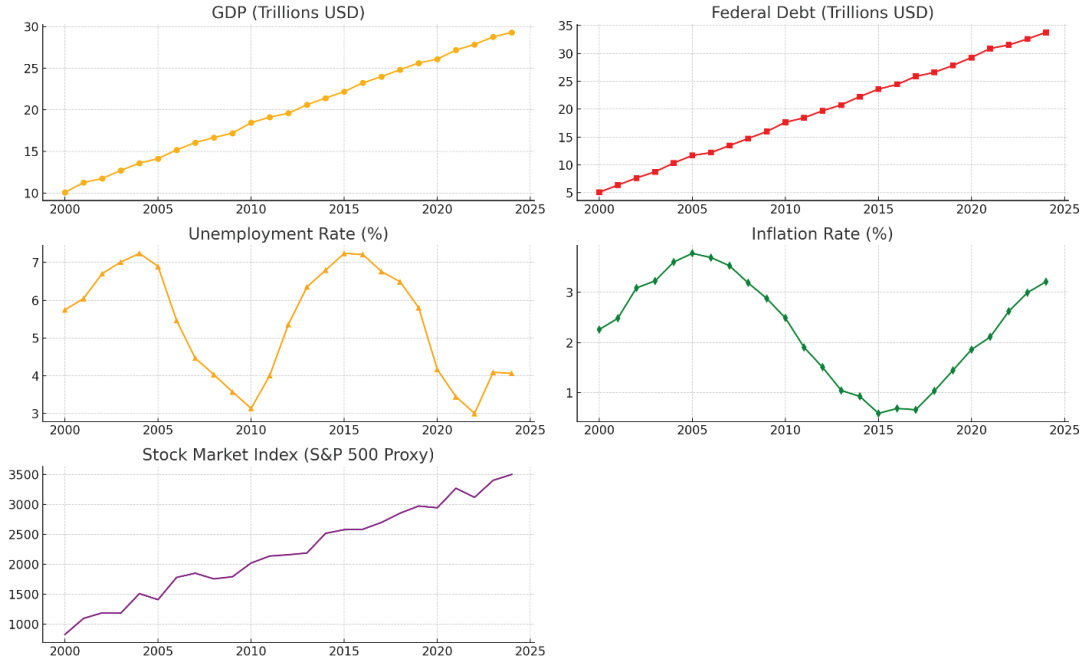
عند النظر إلى أهم خمسة مؤشرات اقتصادية للولايات المتحدة، تظهر صورة عامة توحي بالمرونة والقوة، وحالة صحية جيدة رغم وجود بعض التحديات الهيكلية، إذ إن أهم المؤشرات التي تدل على صحة الاقتصاد هي: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يُظهر نمواً مستمراً على مدى العقدين الماضيين، ما يعكس قدرة الاقتصاد الأمريكي على التوسع والإنتاج وتحقيق القيمة المضافة، وسوق الأسهم (S&P 500) الذي سجل نمواً كبيراً يعكس ثقة المستثمرين وأداء الشركات، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والخدمات المالية، ومعدل البطالة الذي يتقلب وفق الأزمات لكنه يعود دائماً إلى مستويات منخفضة، ما يدل على مرونة سوق العمل وقوة التعافي، ومعدل التضخم الذي بقي في مستويات مقبولة نسبياً لعقود، لكنه شهد قفزات ملحوظة بعد 2020، مما استدعى تدخلات نقدية لكبحه. وهذا المؤشران الكليان «التضخم والبطالة» لا يُعدان مؤشرات خطيرة، فكلاهما يتقلبان حسب أوضاع الاقتصاد الكلية ويعودان إلى المستويات المقبولة بعد تدخل الفيدرالي الأمريكي عبر أدواته.

أما المؤشرات التي تدعو للحذر والمتابعة فتتمثل في: الدين العام الفيدرالي الذي شهد ارتفاعاً كبيراً، خاصة بعد الأزمات الكبرى مثل أزمة 2008 وجائحة كوفيد-19. ورغم ذلك، لا يزال الدين يُدار بفعالية ضمن اقتصاد ضخم ومتنوع.

نعم، الاقتصاد الأمريكي يُظهر علامات صحية قوية تشمل قدرة عالية على النمو، وسوق عمل مرّن، وثقة عالمية في الأسواق الأمريكية، لكن في المقابل، توجد تحديات هيكلية مثل ارتفاع الدين العام، والحساسية للتضخم، والحاجة الدائمة إلى إدارة سياسية واقتصادية رشيدة. وبذلك يمكن القول إن الاقتصاد الأمريكي قوي، لكنه يحتاج إلى إدارة ذكية.

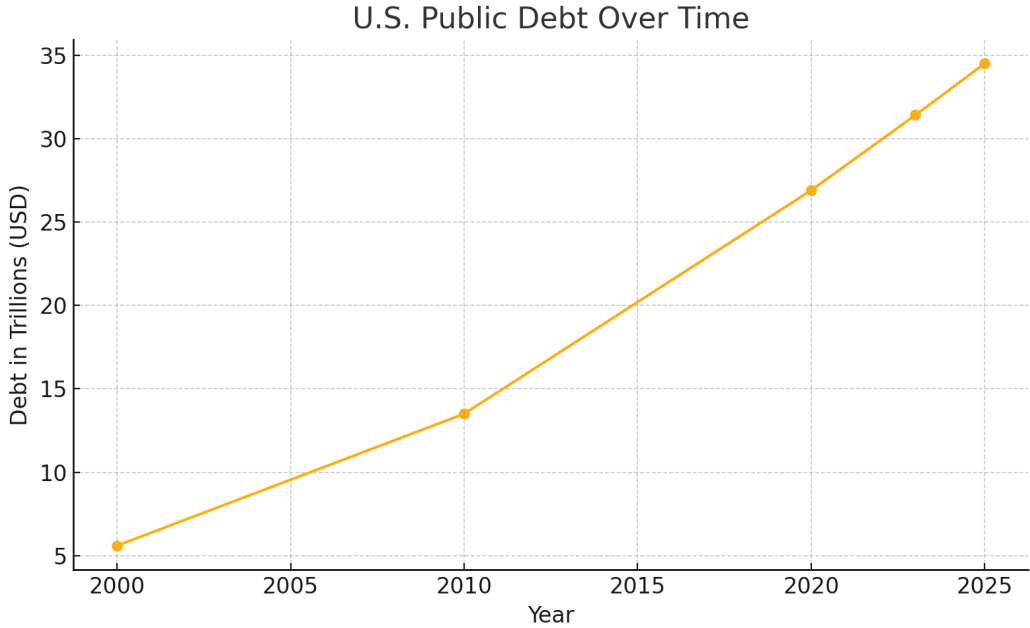


American Economy in 5 Key Charts (2000-2024)



الدين لا يصنع الأزمة، بل يختبر قدرة النظام

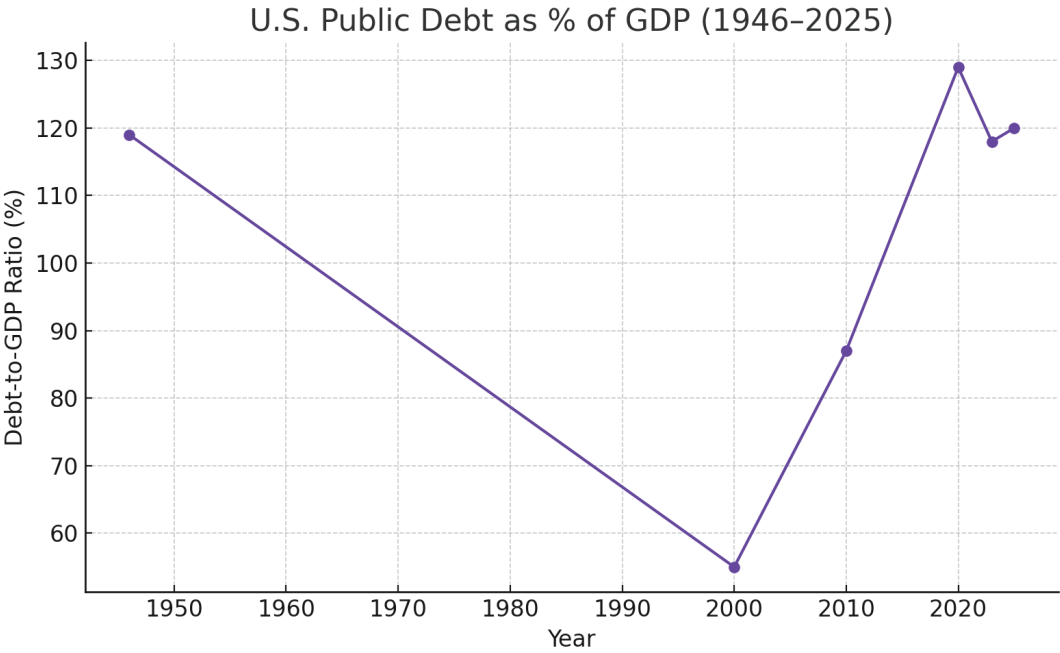
لطالما كان الدين العام الأمريكي عنواناً مشيراً للقلق في الخطاب العام، خاصةً مع تجاوزه عتبة 34 تريليون دولار في عام 2025، لكن هذا الرقم الضخم لا يمكن قراءته دون وضعه في سياق أوسع يشمل طبيعة الاقتصاد الأمريكي، وهيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، وتاريخ الولايات المتحدة في التعامل مع الديون، إلى جانب مفهوم «التعايش الديناميكي» مع المديونية. فليست كل الديون مؤشراً على الضعف، بل قد تكون في بعض السياقات أداة للنمو والاستقرار. والولايات المتحدة، نظراً لطبيعتها الخاصة، قادرة على التعايش مع هذا الدين الضخم، بل وتحويله إلى أداة قوة.



أرقام ضخمة لكنها ليست جديدة

بلغ الدين العام الأمريكي أكثر من 34.5 تريليون دولار في عام 2025، ما يمثل أكثر من 120% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الرقم يبدو مربحاً عند مقارنته بالدول الأخرى، ولكنه في السياق الأمريكي لا يمثل سابقة تاريخية؛ فخلال عام 1946، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم اختلاف الظروف، إلا أن هذه الحالة تصلح كمؤشر لقياس مرونة الاقتصاد الأمريكي في التعامل مع مستويات الدين العالية، إذ تجاوز الدين آنذاك 119% من الناتج المحلي، ورغم ذلك دخل الاقتصاد الأمريكي في فترة ازدهار استمرت لعقود. وهذا يشير إلى أن الدين المرتفع لا يعني بالضرورة حدوث أزمة، بل إن إدارة الدين وتوجيهه نحو تمويل القطاعات الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، يمكن أن يجعل من المديونية أداة فاعلة في بناء اقتصاد قوي.





اختلاف طبيعة الدين الأمريكي

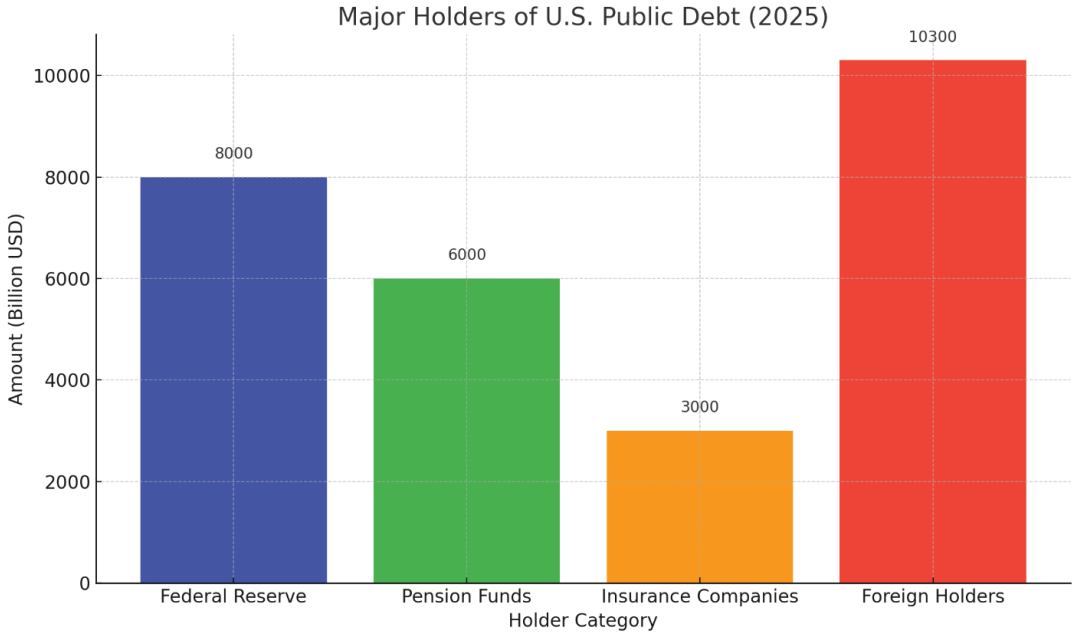
لا يمكن النظر إلى الدين الأمريكي بالمعايير نفسها التي تُطبَّق على دول أخرى، خصوصاً الدول النامية أو ذات الأنظمة النقدية المحدودة، فهناك خصوصية للنظام المالي الأمريكي تجعله أكثر قدرة على احتواء آثاره:

أولاً، الدولار هو عملة الاحتياطي العالمي، إذ إن أكثر من 60% من احتياطات البنوك المركزية في العالم مقومة بالدولار، مما يعني أن هناك طلباً دائماً على أدوات الدين الأمريكية، خاصة سندات الخزنة، التي يُنظر إليها بوصفها أصولاً آمنة. هذا الوضع يسمح لأمريكا بالاقتراض بتكلفة منخفضة وبدون الضغط الذي تواجهه عملات الدول الأخرى.

ثانياً، معظم الدين الأمريكي مملوك لمستثمرين محليين، من ضمنهم صناديق التقاعد، وشركات التأمين، والبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي). وهذا يعني أن خدمة الدين تتم داخل الاقتصاد، ولا تعتمد على الخارج، وبالتالي لا تهدد السيادة

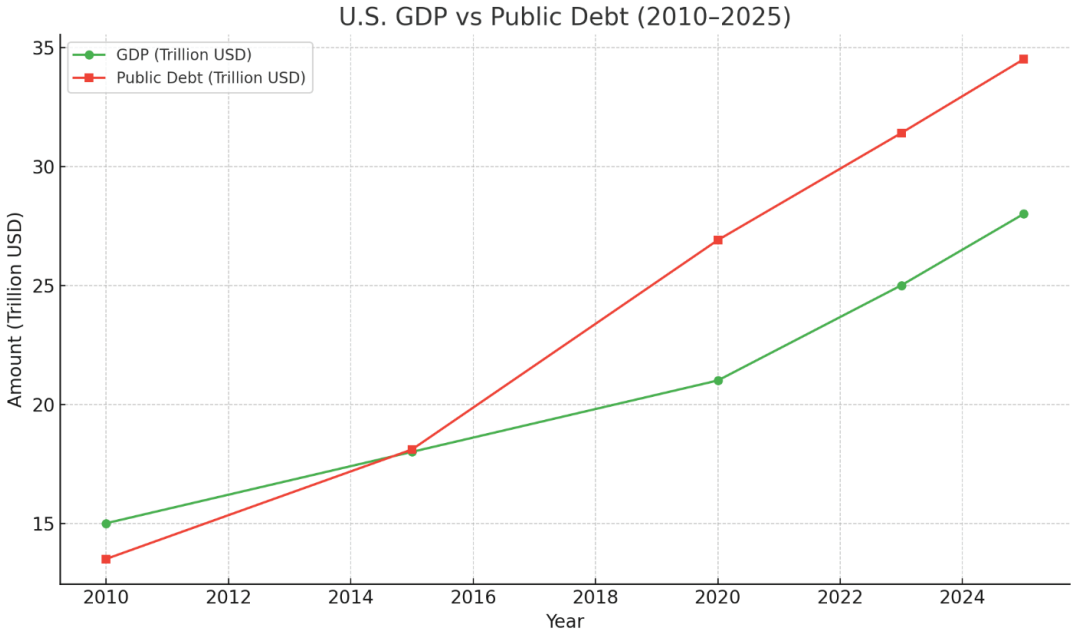
الاقتصادية كما هو الحال في الدول التي تعتمد على الديون الخارجية.

ثالثاً، سوق السندات الأمريكية هي الأضخم والأكثر سيولة في العالم، حيث تتجاوز قيمتها السوقية 50 تريليون دولار. ويغطي هذا السوق جميع آجال الاستحقاق وكافة درجات المخاطرة، من سندات الخزنة إلى سندات الشركات والبلديات، مع إمكانية بيع وشراء هذه السندات في أي وقت وبمبالغ ضخمة دون التأثير على الأسعار، مما يعكس عمق السوق وثقة المستثمرين فيها. وتعزز هذه السيولة مشاركة الاحتياطي الفيدرالي بصفته مشترياً ومنسقاً للسوق، إضافة إلى السماح للمستثمرين الأجانب - مثل الصين واليابان والسعودية - بالدخول بحرية إلى هذه السوق.



الضعف الاقتصادي لا يُقاس فقط بحجم الدين

عند تقييم قوة الاقتصاد، لا يكفي النظر إلى حجم الدين وحده، بل ينبغي مراعاة القدرة على السداد، ومعدل الإنتاج، وكفاءة النظام المالي. فالاقتصاد الأمريكي يتجاوز ناتجه المحلي 28 تريليون دولار سنوياً، ما يجعله الأضخم عالمياً، ويقود العالم في مجالات التكنولوجيا، والابتكار، والأسواق المالية، والتعليم العالي. كما أن معدلات البطالة مستقرة عند مستويات منخفضة، والنمو الاقتصادي - رغم تباطئه أحياناً - يبقى إيجابياً، ما يدل على وجود قاعدة إنتاجية قوية قادرة على امتصاص أثر الدين وتمويله.



أدوات السيطرة على الدين

تمتلك الولايات المتحدة أدوات سياسية واقتصادية متقدمة تمنحها قدرة استثنائية على إدارة الدين العام، من دون التعرض لمخاطر الانهيار التي تواجهها دول أخرى:

أولاً، تتحكم الولايات المتحدة بعملةها الوطنية، الدولار، وهي الجهة الوحيدة التي يمكنها طباعته. هذا يمنحها سيادة نقدية مطلقة، تُتيح لها التعامل مع أزمات السيولة، دون الحاجة إلى الاقتراض من الخارج أو ربط سياستها بشروط أطراف دولية.

ثانياً، يلعب الاحتياطي الفيدرالي دوراً محورياً في إدارة الدين، من خلال آليات السوق المفتوحة، حيث يشتري السندات الحكومية لضبط الفائدة وتحقيق الاستقرار النقدي. كما يتحكم في مزاج السوق عبر التوجيه المستقبلي، ويعد أكبر ضامن لاستقرار أدوات الدين الأمريكية.

ثالثاً، تلجأ الولايات المتحدة إلى آلية إعادة تمويل الدين أو ما يُعرف بـ Rollover، أي إصدار سندات جديدة لسداد السندات القديمة، بدلاً من السداد المباشر. هذه الآلية تمنحها مرونة زمنية غير محدودة، وتؤجل الحاجة إلى تغطية الدين بالكامل.

رابعاً، يملك الكونغرس صلاحية تعديل النظام الضريبي لزيادة الإيرادات عند الحاجة، سواء عبر رفع الضرائب على الأفراد والشركات، أو إغلاق الثغرات الضريبية. هذا يمنح الحكومة قدرة على تحسين ميزانيتها دون اللجوء لسياسات تقشفية حادة.

خامساً، النمو الاقتصادي نفسه يعد أداة لتخفيض نسبة الدين، إذ أن ازدياد الناتج المحلي يقلل من نسبة الدين للناتج، حتى إن لم يتغير حجم الدين الاسمي. وفي ظل امتلاك أمريكا قاعدة إنتاجية ضخمة، فإن هذا الخيار يبقى متاحاً باستمرار.

وأخيراً، يتميز النظام السياسي الأمريكي بوجود مؤسسات قادرة على التكيف، مثل الخزانة، الكونغرس، الاحتياطي الفيدرالي، ومكتب الميزانية، وهي مؤسسات يمكنها اتخاذ قرارات حاسمة لحماية الاقتصاد حتى في ظل الاستقطاب السياسي.

كما أن سوق الدين الأمريكي يُعد الأكبر من حيث القيمة السوقية، إذ يتجاوز حجم سوق السندات الأمريكية 50 تريليون دولار، ويشمل سندات الخزانة، وسندات الشركات، والرهن العقاري، والبلديات، وغيرها، مما يجعله أكبر سوق ديون في العالم بفارق شاسع عن أقرب منافسيه مثل الصين أو اليابان، والأعمق من حيث السيولة والتنوع والثقة. إذ يمكن بيع وشراء السندات الأمريكية في أي لحظة وبمبالغ ضخمة من دون التأثير على السعر، لأن هناك دائماً مشترين وبائعين.

أما التنوع، فإن السندات الأمريكية تغطي جميع الآجال (من أيام إلى 30 سنة) وكافة مستويات المخاطرة (خزينة، شركات، بلديات، رهونات)، فضلاً عن الثقة، إذ تُعد سندات الخزانة الأمريكية الملاذ الآمن الأول عالمياً، خاصة أثناء الأزمات. ويسمح هذا «العمق والاتساع» للولايات المتحدة بتمويل ديونها من دون مخاطر

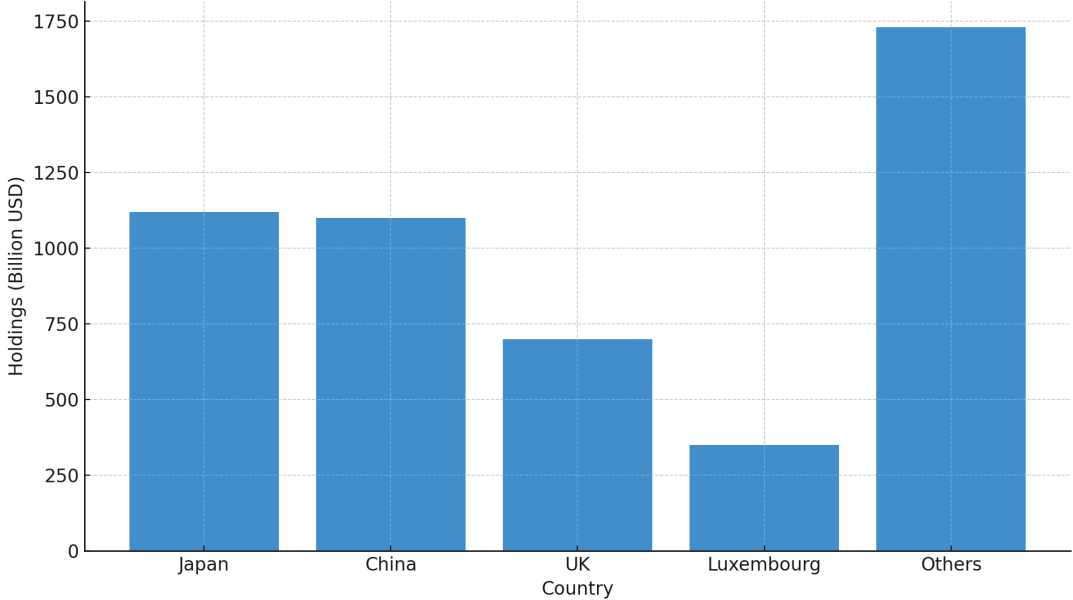


تقلب حادة، ويجعلها قادرة على طباعة الأموال من دون انهيار فوري، كما أن أي أزمة في الاقتصاد الأمريكي تجد تمويلاً سريعاً وآمناً من داخل هذا السوق نفسه.

هيكل الديون الأمريكية

يتوزع هيكل الدين الأمريكي إلى 70% دين داخلي مملوك لمؤسسات أمريكية، و30% دين خارجي. وهذا يعني أن الحكومة الأمريكية تقترض من مواطنيها وتدفع لهم، مما يعزز الاستقرار ويقلل المخاطر. وفي المقابل، فإن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الديون الخارجية تصبح رهينة لتقلبات الأسواق العالمية وظروف التمويل الدولي. أي إن الديون الداخلية تبقى الاقتصاد تحت السيطرة الوطنية، وتحافظ على تدفق النقود داخلياً، وتقلل من مخاطر السيادة والانهيار المالي، ولذلك تُعد دائماً أكثر أماناً واستدامة من الديون الخارجية.

Top Foreign Holders of U.S. Treasuries (2025)



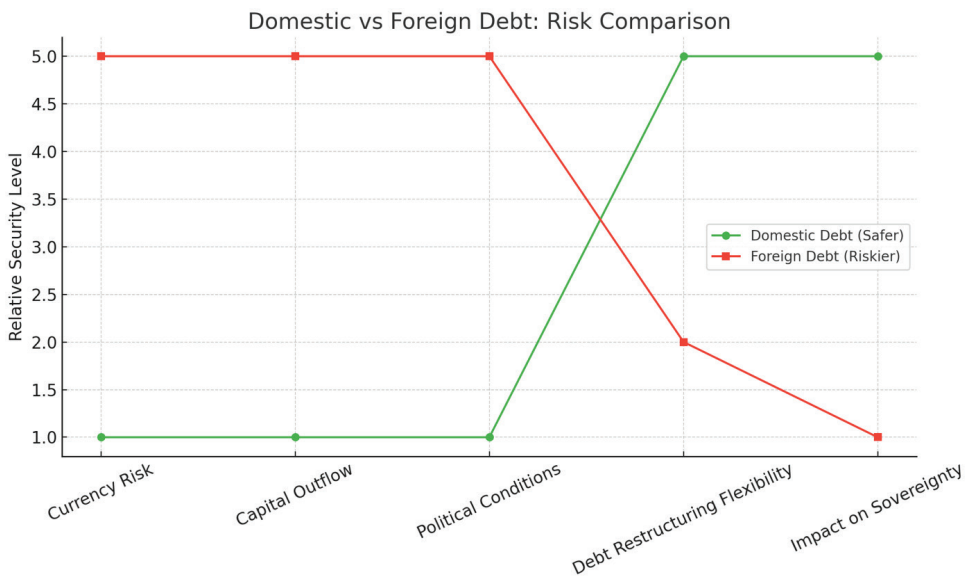
كما تعتبر الديون الداخلية أيضاً، أي تلك التي تُقترض من المواطنين أو المؤسسات المحلية (مثل صناديق التقاعد، البنوك، شركات التأمين)، أقل خطورة من الديون الخارجية لعدة أسباب أساسية:

السيطرة السيادية على شروط الدين

عند الاقتراض من الداخل، تكون الحكومة أكثر قدرة على التحكم في **العملة، السعر، والجدولة**، أما في حالة الديون الخارجية، غالباً ما تكون بعملة أجنبية، مما يُعَرِّض الدولة لمخاطر **سعر الصرف وشروط مجحفة** من المقرضين الدوليين، كما أن التمويل الداخلي يُبقي تدفق النقود داخل الاقتصاد الوطني، إذ عندما تدفع الحكومة فوائد على الدين الداخلي، فإن الأموال تعود إلى الاقتصاد المحلي وتُعاد ضخها في النشاط الاقتصادي، أما مع الدين الخارجي، فإن الفوائد تُحوّل إلى الخارج، مما يضغط على الاحتياطيات الأجنبية ويُشكّل نزيفاً للعملة.

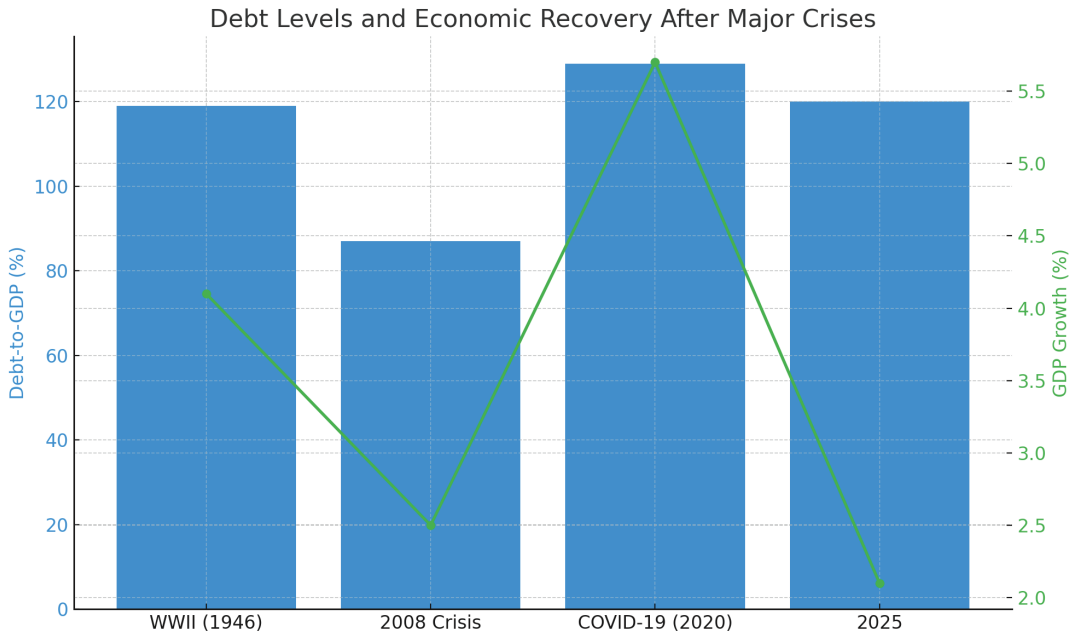
مرونة أكبر في إدارة الدين الداخلي

يمكن للبنك المركزي شراء السندات الحكومية في السوق المحلية (كما يفعل الاحتياطي الفيدرالي)، مما يخلق دعماً مستقراً للدين الداخلي، أما في حالة الدين الخارجي، فإن السداد يعتمد على تدفقات العملة الأجنبية والتجارة الخارجية، ويُضعف المرونة، **مما يجعل الخطر السيادي أقل بكثير**، فالتخلف عن سداد الدين الداخلي يُعدّ «تقنياً» مشكلة محلية، غالباً ما تُحل بالتأجيل أو إعادة الجدولة، أما التخلف عن سداد الدين الخارجي، فيُعتبر **إفلاساً سيادياً رسمياً**، ويؤدي إلى انهيار الثقة، تراجع التصنيف الائتماني، وهروب الاستثمارات الأجنبية.



الدروس التاريخية تؤكد قابلية التعايش

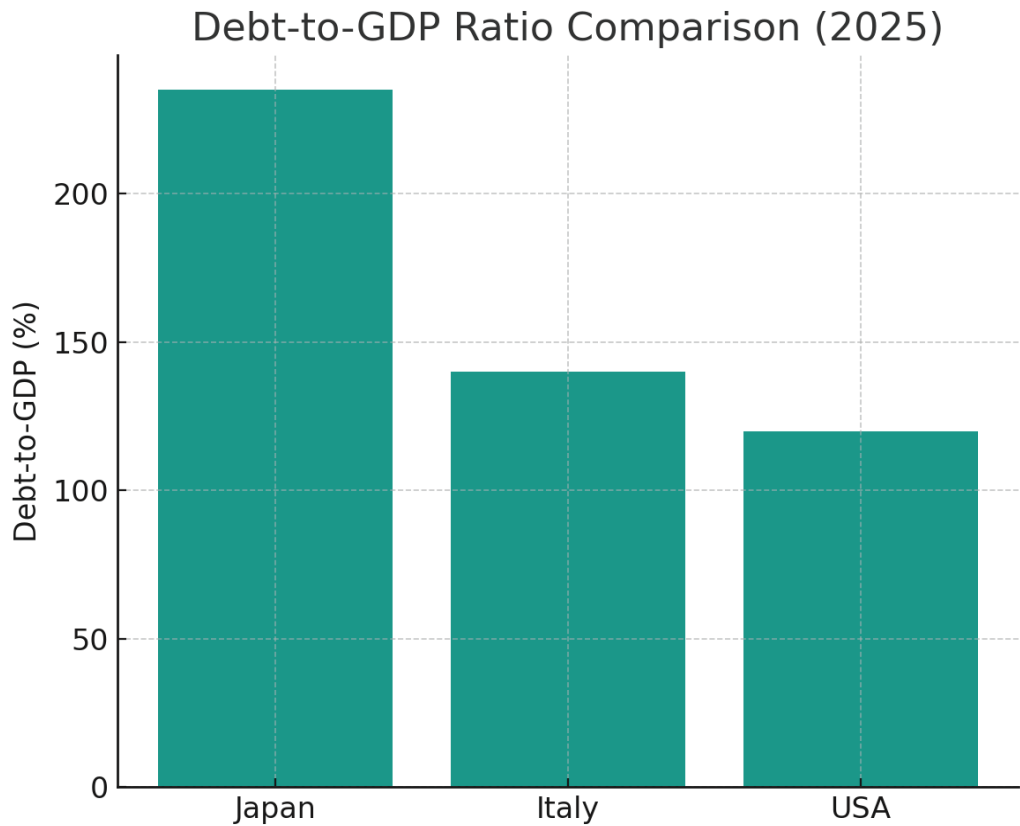
لا يوجد دليل أفضل من التاريخ الحديث يؤكد قدرة الاقتصاد الأمريكي على التعايش مع الدين المرتفع. ففي عام 1946، بلغ الدين 119% من الناتج المحلي بعد الحرب العالمية الثانية، لكن أمريكا شهدت حينها انتعاشاً اقتصادياً هائلاً قادها إلى ما يُعرف بـ«العصر الذهبي للرأسمالية». كما أن أزمة 2008، التي ضاعفت الدين العام خلال خمس سنوات، لم تؤدِ إلى أزمة ديون، بل تلتها طفرة في قطاع التكنولوجيا. وخلال أزمة كوفيد-19، طُبعت أكثر من 6 تريليونات دولار لدعم الاقتصاد، ومع ذلك حافظ الدولار على مكانته، وظلت السندات الأمريكية الأكثر طلباً عالمياً. وفيما يلي رسم بياني يوضح انتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد أزمات كبرى رغم حجم الديون الكبير.



المقارنة مع دول أخرى

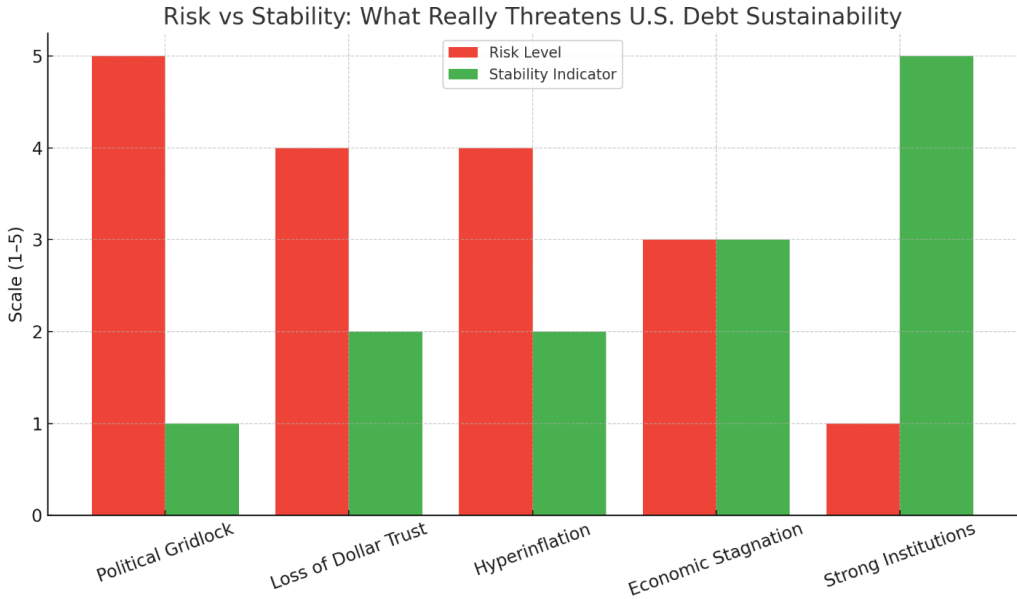
عند مقارنة الولايات المتحدة بدول أخرى، تبدو نسبة الدين فيها أقل إشكالية. فاليابان تبلغ ديونها أكثر من 230% من الناتج المحلي، ومع ذلك لا تواجه خطر الانهيار نظراً لأن معظم ديونها محلية. أما إيطاليا، فقد تتجاوز ديونها 140% من الناتج، لكنها تواجه تحديات بسبب ضعف الإنتاجية والثقة. بينما تمتلك الولايات المتحدة إنتاجاً

ضخماً، وثقة عالمية، وتحكماً كاملاً بعملتها، ما يجعلها الدولة الوحيدة التي تستطيع الاقتراض من العالم بعملتها الخاصة دون مجازفة حقيقية.



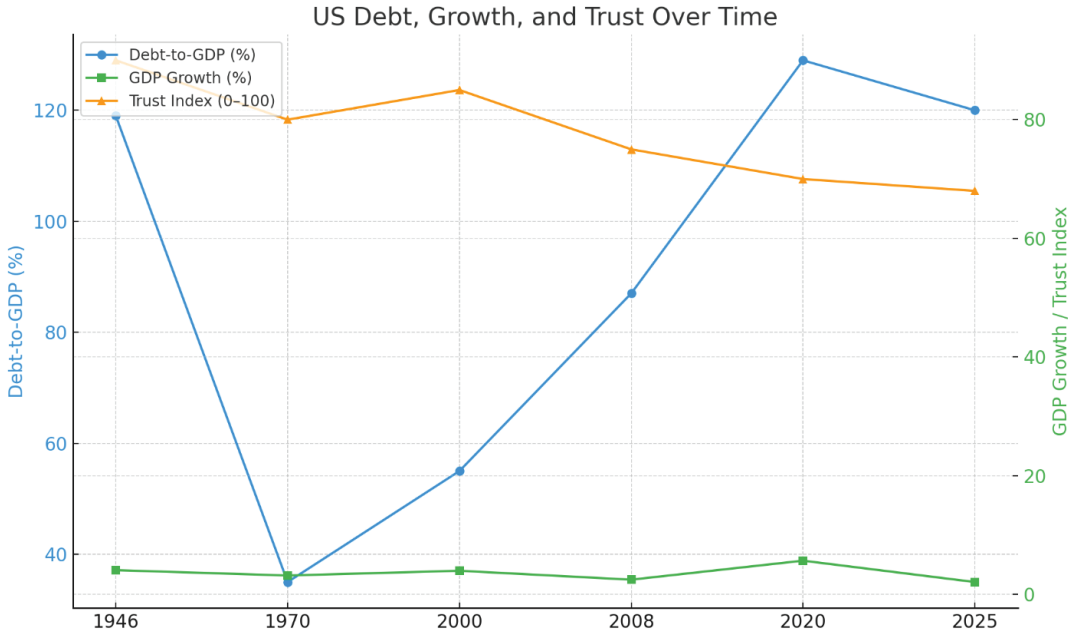
التهديد الحقيقي فقدان الثقة لا الدين نفسه

الخطر في الدين لا يكمن في حجمه المطلق، بل في السياق الذي يُدار فيه. فإذا استُخدم الدين لتمويل مشاريع إنتاجية، في ظل نظام مؤسسي مستقر وثقة عامة، فإن الدين يتحول إلى أداة نمو. أما إذا تعطل النمو، أو تزعزعت الثقة في مؤسسات الدولة، أو انفجرت أزمة سياسية تمنع رفع سقف الدين، فإن الخطر يصبح حقيقياً. ومع ذلك، فإن قدرة المؤسسات الأمريكية على تجاوز الأزمات، كما في أزمة سقف الدين في 2011 و2023، تُظهر أن النظام لا يزال قادراً على احتواء المخاطر.



هل الدين الأمريكي خطر؟

ليس في شكله الحالي، بل هو، حتى الآن، أداة من أدوات الهيمنة المالية العالمية، فالولايات المتحدة، بصفقتها صاحبة الاقتصاد الأكبر، والدولار الأقوى، والبنك المركزي الأهم، تستطيع التعايش مع الدين المرتفع دون أن يعرضها ذلك لخطر حقيقي، فكل دولة تُقاس ضمن سياقها، وسياق أمريكا فريد من نوعه: فهي الدولة التي لا يزال العالم يثق بها لدرجة أنه يقرضها المال باستمرار، ويشترى سندات عند الأزمات، ويعتمد على عملتها في الاحتياطي والتجارة. وهذا وحده، كافٍ لفهم كيف يتحول الدين إلى قوة، لا عبء.



هل حدث أن عجزت أمريكا عن سداد ديونها من قبل؟

في عام 1979، حصل تأخير بسيط في دفع بعض السندات بسبب «خطأ إداري» تقني وليس عجزاً مالياً، وتم تسديد الدين سريعاً، وفي 2011 و2023، كادت أمريكا تتخلف عن السداد بسبب خلافات سياسية حول رفع سقف الدين، وليس بسبب عجز اقتصادي فعلي، إذ حتى الآن، لم تتخلف أمريكا فعلياً أو جوهرياً عن خدمة دينها.

متى نظرياً قد تعجز أمريكا عن تسديد الديون؟

رغم قوتها، هناك حالات «نظرية» مستبعده جدا في الظروف الحالية قد تؤدي إلى عجز عن السداد، وهي:

فشل سياسي في رفع سقف الدين

إذا رفض الكونغرس رفع سقف الدين، فإن وزارة الخزانة لا تستطيع قانوناً إصدار سندات جديدة، وبالتالي تتوقف عن دفع رواتب، إعانات، أو حتى خدمة الدين، هذا يُسبب تخلفاً اصطناعياً وليس اقتصادياً.



انهيار الثقة في الدولار

إذا فقد العالم الثقة في الدولار، ينخفض الطلب على سندات الخزنة، وترتفع الفوائد بشدة مما يدفع لتصبح تكلفة تمويل الدين لا تُحتمل، وهذا قد يحدث في سيناريو سياسي كارثي.

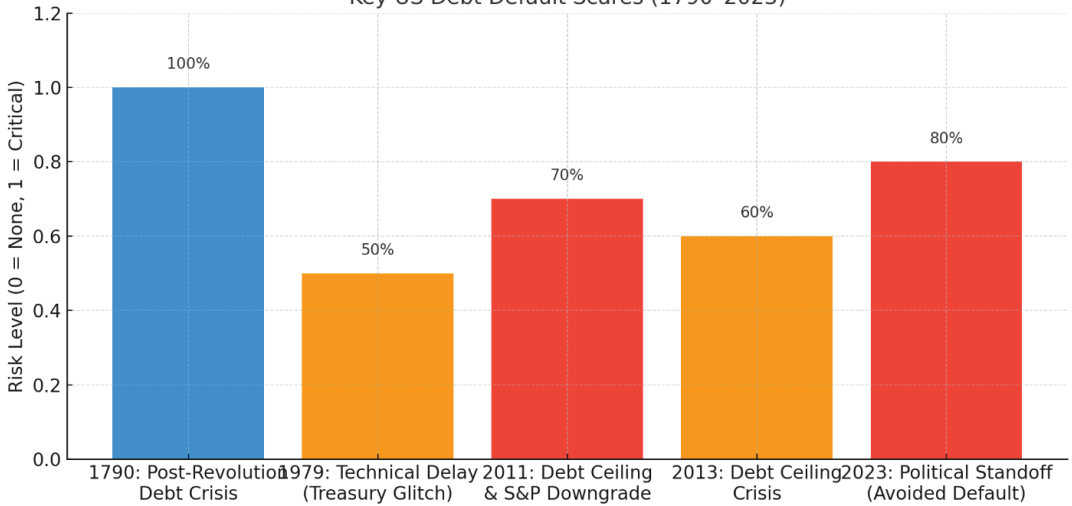
تراجع حاد في الإنتاج والنمو

إذا توقف الاقتصاد الأمريكي عن النمو، وبدأ الناتج المحلي بالتراجع لسنوات سترتفع نسبة الدين إلى الناتج بشدة وتتناكل الإيرادات الضريبية ويتراجع الاستثمار في السندات مما يزيد خطر العجز طويل الأمد، خاصة إن تزامن مع شيخوخة سكانية وانهيار في الابتكار.

أزمة تضخم جامح غير قابلة للسيطرة

إذا قامت أمريكا بطبع كميات هائلة من المال دون ضوابط، وفقد الدولار قيمته بسرعة (كما حصل في ألمانيا عام 1923 أو في زيمبابوي)، يُصبح سداد الدين عديم القيمة للمستثمرين، ويؤدي ذلك إلى هروب عالمي من الدولار والسندات الأمريكية.

Key US Debt Default Scores (1790–2023)

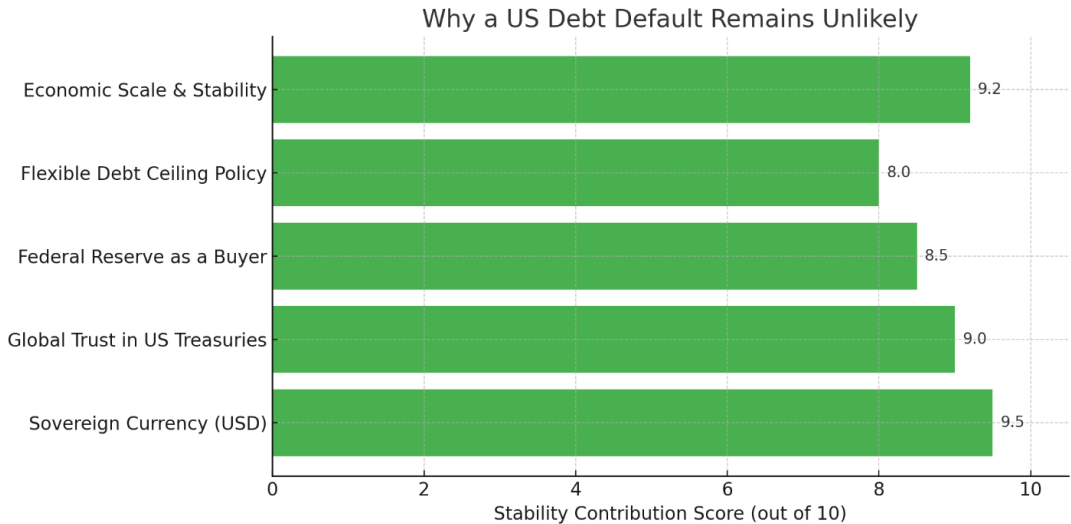


ما الذي يجعل هذا السيناريو غير مرجح حتى الآن؟

هنالك عدة عوامل جوهرية تجعل ظهور عجزا في تسديد الديون امرا مستبعدا، اذ ان ديناميكية الاقتصاد الأمريكي تجعل هذا الاحتمال مستبعدا في الأمد المنظور، واهم هذه العوامل هي:

1. الولايات المتحدة تقترض بالدولار الذي تملكه وتتحكم فيه.
2. سوق السندات الأمريكية هو الأعمق والأكثر سيولة عالمياً.
3. الدين مدعوم باقتصاد إنتاجي ضخم، لا ريعي.
4. أغلب الدين داخلي، ومملوك لمؤسسات أمريكية.
5. الطلب العالمي على الدولار والسندات الأمريكية لا يزال قوياً.

ومن ثم، لن تظهر الولايات المتحدة عجزاً حقيقياً عن سداد ديونها طالما أن الاقتصاد في حالة نمو نسبي، الثقة في الدولار قائمة، والمؤسسات السياسية قادرة على رفع سقف الدين عند الحاجة، لكن العجز قد يظهر مؤقتاً في حال فشل سياسي داخلي (مثل رفض الكونغرس رفع السقف)، أو هيكلياً في حال انهيار الثقة العالمي بالدولار او اتراجع الناتج الإجمالي.



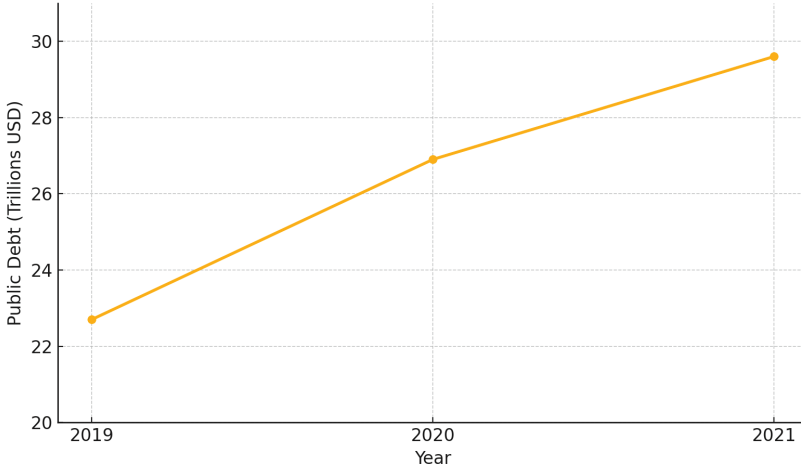
هل الولايات المتحدة قادرة على خوض حرب رغم حجم الدين؟

بالمقارنة التاريخية سنجد ان خلال أزمة كوفيد-19 2020-2021، أضافت الولايات المتحدة نحو 7 تريليونات دولار إلى الدين العام، وهو من أسرع وأكبر التوسعات المالية في التاريخ الأمريكي، وقد كانت إجمالي الزيادة في بداية عام 2020، كان الدين العام الأمريكي نحو 23.2 تريليون دولار، بنهاية عام 2021، وصل إلى أكثر من 29.6 تريليون دولار، مما يجعل الزيادة الصافية حوالي 6.4 تريليون دولار خلال عامين عبر حزم التحفيز المالي، اذ كانت نسبة الدين في نهاية 2019: الدين يعادل 107% من الناتج المحلي، وقد بلغت في نهاية 2021 125%.

وقد جاءت هذه الإضافة عبر حزم تحفيز قانون CARES Act بقيمة 2.2 تريليون دولار، وحزمة ديسمبر 2020 بقيمة 900 مليار دولار، وخطة الإنقاذ الأمريكية (American Rescue Plan) في مارس 2021 بقيمة 1.9 تريليون دولار، بالإضافة إلى برامج أخرى صغيرة ومتوسطة.

كما أن المساعدات المباشرة ساهمت بزيادة الدين، إذ قامت الولايات المتحدة بدفع شيكات مباشرة للمواطنين Stimulus checks، تقديم إعانات بطالة موسعة، وقروض للشركات الصغيرة، فضلاً عن انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، ما زاد العجز، ويوضح الرسم أدناه القفزة الحاصلة في الدين العام بين 2019-2021، أي أن الولايات المتحدة أضافت ما يقارب 7 تريليونات دولار إلى الدين العام خلال عامين فقط لمواجهة تداعيات الجائحة.

U.S. Public Debt Surge During COVID-19 Crisis



فالولايات المتحدة تمتلك سيادة نقدية مطلقة، إذ تُقرض وتُموّل نفسها بالدولار الذي تصدره بنفسها. هذا يعني أنها لا تحتاج إلى عملات أجنبية لتمويل الحرب كما هو الحال في الدول النامية. فالحرب تُموّل غالباً من خلال إصدار سندات حكومية جديدة تُشتري من السوق المحلي أو من الفيدرالي نفسه. كما أن سوق السندات ضخم ويمتص التمويل، حيث يتجاوز حجمه 50 تريليون دولار، مما يجعل الحكومة قادرة على إصدار مئات المليارات من الدولارات كديون جديدة لتمويل الحرب دون أن تنهار الأسواق.

كما أن لديها تاريخاً في خوض الحروب في ظل ديون مرتفعة؛ فالحرب العالمية الثانية تم تمويلها بدين بلغت نسبته 119% من الناتج المحلي، وحرب العراق وأفغانستان بين 2001 و2021 أنفقت عليها أكثر من 6.5 تريليون دولار، ومع ذلك نمت الأسواق الأمريكية.

ويساعدها الطلب العالمي على الدولار، فحتى أثناء الحروب، يتجه المستثمرون نحو شراء السندات الأمريكية كملأذ آمن، مما يعني أن الحروب لا تُضعف ثقة العالم بالدين الأمريكي، بل أحياناً تزيدها كما حصل بعد 11 سبتمبر 2001

أما الإنفاق العسكري فيمثل جزء من البنية الاقتصادية الأمريكية، إذ بلغت ميزانية الدفاع الأمريكية في 2024 تجاوزت 850 مليار دولار، وهذا الإنفاق العسكري يُنتج وظائفاً وصناعات تكنولوجية، ويُغذي سلسلة توريد ضخمة، ما يخلق دوراناً اقتصادياً، لكن هناك حدود وخسائر اقتصادية محتملة، فرغم القدرة على تمويل الحرب، فإن الحروب الطويلة أو الفوضوية (مثل العراق وأفغانستان) تؤدي إلى ارتفاع العجز المالي، ارتفاع التضخم إذا طُبع المال بلا ضوابط، توجيه الموارد بعيداً عن التعليم والبنية التحتية، وتآكل ثقة المواطن في العدالة الاقتصادية.

كما أن الولايات المتحدة تمتلك البنية النقدية والمالية والمؤسسية التي تسمح لها بخوض حروب كبرى حتى في ظل دين عام مرتفع. لكن استمرار هذه القدرة مرهون بـ:

- الحفاظ على ثقة الأسواق.
- نمو الاقتصاد الموازي للحرب.

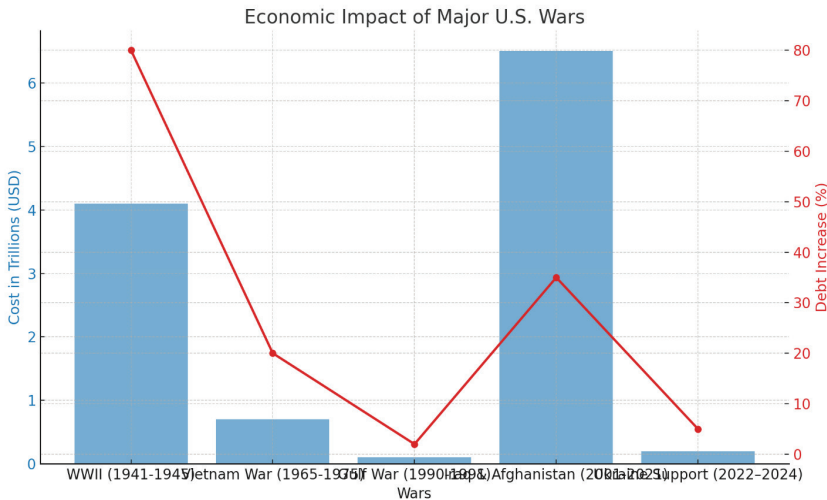


• ضبط حجم الإنفاق لتجنب انفلات مالي.

وبالمقارنة التاريخية أيضاً، وبالنظر إلى ما حصل في 2019 مع الحروب الكبيرة التي خاضتها الولايات المتحدة وظروف الدين حينها ونتائجها على هذا الدين، نجد الآتي:

- الحرب العالمية الثانية كانت الأكثر تكلفة نسبياً، وأدت إلى ارتفاع الدين العام بنسبة تقارب 80%.
- حرب فيتنام أثرت بشكل معتدل.
- حرب الخليج الأولى كانت منخفضة التكلفة نسبياً لأنها مولت من مصادر أخرى.
- حروب العراق وأفغانستان كانت الأعلى تكلفة في العصر الحديث، وأثرت بشكل كبير على الدين.
- الدعم لأوكرانيا كان منخفض التكلفة نسبياً، وأثره محدود على الدين العام.

وقد تم تمويل الحروب الأمريكية الكبرى - مثل الحرب العالمية الثانية، حرب فيتنام، العراق، أفغانستان، وأوكرانيا - عبر مزيج من الإيرادات الضريبية، وإصدار السندات (الاقتراض)، وطباعة الأموال بشكل غير مباشر.



الحرب العالمية الثانية 1941-1945

كان التمويل الرئيسي عبر إصدار سندات حرب (War Bonds)، حيث شجعت الحكومة المواطنين والمؤسسات على شراء السندات لتمويل الإنفاق العسكري. كما زادت الضرائب بشكل كبير، وأدخل نظام الاستقطاع من الرواتب (Withholding Tax)، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام من 43% إلى أكثر من 119% من الناتج المحلي الإجمالي.

حرب فيتنام 1965-1975

تم تمويلها عبر الاقتراض من السوق المحلي وعدم زيادة الضرائب بالشكل الكافي. أدى هذا إلى تضخم ركودي مفرط في السبعينيات (Stagflation) بسبب الإنفاق دون تغطية إنتاجية كافية، وخفّت الثقة في الدولار، مما أدى إلى إنهاء نظام «بريتون وودز» وربط الدولار بالذهب عام 1971.

حرب الخليج الأولى 1990-1991

كانت هذه الحرب تمثل استثناءً، إذ مولتها الدول الحليفة بالجزء الأكبر، إضافة إلى ألمانيا واليابان. كما حصلت الولايات المتحدة على أكثر من 50 مليار دولار دعماً مباشراً من الحلفاء، وبالمحصلة لم تؤد الحرب إلى عبء مالي كبير على الميزانية.

حرب العراق وأفغانستان 2001-2021

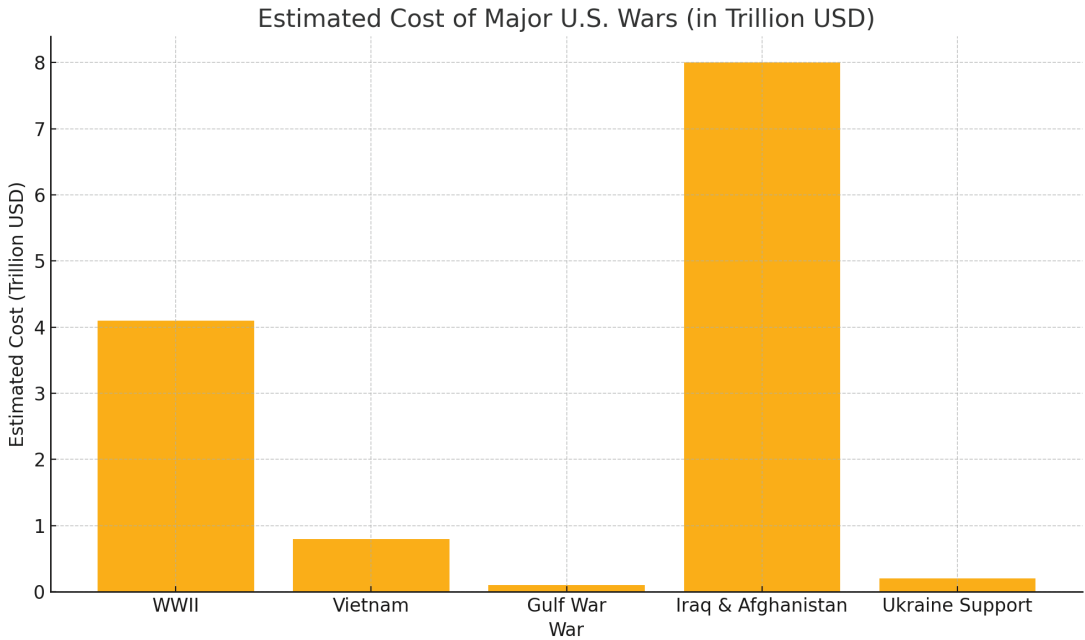
تم تمويلهما بشكل كامل تقريباً عن طريق الدين العام، ولم تُفرض ضرائب جديدة، بل تم إصدار سندات الخزنة، ما زاد الدين الأمريكي بحوالي 6.5 تريليون دولار خلال عقدين. كما كانت سياسة «ادفع لاحقاً» (Borrow and Spend) سائدة، مما أثار انتقادات كثيرة. وبحسب معهد واتسون (Brown University)، قد تتجاوز الكلفة الشاملة 8 تريليونات دولار، بما في ذلك فوائد الدين والرعاية الصحية للمحاربين القدامى.

الدعم العسكري لأوكرانيا 2022-2024



تم تمويله عبر برامج إنفاق أُقرت من الكونغرس دون زيادة ضرائب، وتتم تغطية الإنفاق من خلال إصدار سندات جديدة، ورغم محدودية الكلفة مقارنة بالحروب السابقة (~200 مليار دولار)، فإن التمويل يعتمد بالكامل على الدين.

الولايات المتحدة تمّول حروبها أساساً عبر الاقتراض المحلي، لأن لديها القدرة على إصدار ديون بالدولار - العملة العالمية - مما يمنحها مرونة غير متاحة للدول الأخرى. ويُعد ذلك أحد أوجه «الامتياز المالي الأمريكي، ومعظم هذه الحروب مُولت عبر إصدار سندات الخزنة ديون، زيادة الإنفاق الحكومي المباشر، طباعة أموال في بعض الحالات، خاصة بعد 2001 و2020.



الخلاصة: هل الولايات المتحدة قادرة على خوض حرب رغم حجم الدين الهائل؟

الإجابة: نعم، لكن يجب أن نطرح سؤالاً: ما هو نوع هذه الحرب وما نتائجها؟ إذا كانت هذه الحرب تعزز التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة، وليست عبثية، وتضمن لها التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي، فالإجابة حتماً نعم. بالمقارنة، نجد أن الولايات المتحدة لا تجد مشكلة في إضافة ديون جديدة إذا كان الحدث مصيرياً ويضمن استمرار النظام، كما حدث في أزمة كوفيد-19، إذ أضيف ما يقارب 7 تريليونات دولار خلال سنتين فقط عبر قنوات مختلفة، وهي كلفة مقاربة لكلفة حربي العراق وأفغانستان. كما أنها لم تمنع ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج إلى 119% خلال الحرب العالمية الثانية، لأنه كان يضمن لها السيادة والتفوق العالمي.

فالولايات المتحدة ليست مجرد دولة، بل هي شركة كبيرة، والشركات الكبرى دائماً ما تكون شهيتها للمخاطر عالية إذا كان العائد أعظم.

Bibliography

1. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton University Press.
2. Blanchard, O. (2019). Public Debt and Low Interest Rates. *American Economic Review*, 109(4), 1197–1229.
<https://doi.org/10.1257/aer.109.4.1197>
3. Krugman, P. (2013). *End This Depression Now!*. W. W. Norton & Company.
4. Gale, W. G., & Krupkin, A. (2020). *The Federal Budget Outlook: Even CBO's Baseline Is Bleak*. Brookings Institution – Economic Studies.
5. Auerbach, A. J., & Gorodnichenko, Y. (2017). *Fiscal Stimulus and*



- Fiscal Sustainability. In *Fiscal Policy after the Financial Crisis* (pp. 59–94). University of Chicago Press.
6. Elmendorf, D. W., & Mankiw, N. G. (1999). Government Debt. In *Handbook of Macroeconomics* (Vol. 1C, pp. 1615–1669). Elsevier.
 7. Congressional Budget Office (CBO). (2023). *The Long-Term Budget Outlook*. Washington, DC: U.S. Government Publishing Office.
 8. Eichengreen, B. (2011). *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System*. Oxford University Press.
 9. Summers, L. H., & Rachel, L. (2019). On Falling Neutral Real Rates, Fiscal Policy, and the Risk of Secular Stagnation. *Brookings Papers on Economic Activity*, 2019(1), 1–54.
 10. Hall, R. E., & Sargent, T. J. (2011). Interest Rate Risk and Other Determinants of Post-WWII US Government Debt/GDP Dynamics. *American Economic Journal: Macroeconomics*, 3(3), 192–214.
 11. IMF Fiscal Affairs Department. (2010). *Fiscal Space*. IMF Staff Position Note No. 10/11.
 12. Gagnon, J. E., Raskin, M. D., Remache, J., & Sack, B. P. (2011). The Financial Market Effects of the Federal Reserve's Large-Scale Asset Purchases. *International Journal of Central Banking*, 7(1), 3–43.
 13. World Bank. (2022). *Debt and Development: A Complex Relationship*. World Bank Development Report.
 14. Orszag, P. R., Rubin, R. E., & Sinai, A. (2004). Sustained Budget Deficits: Longer-Run U.S. Economic Performance and the Risk of Financial and Fiscal Disarray. *Brookings Institution Policy Brief*.
 15. U.S. Treasury Department. (2024). *Monthly Statement of the Pub-*



lic Debt of the United States. Government Printing Office.

16. Crawford, N. C. (2021). **The Costs of War: The Human, Economic, and Political Costs of the Post-9/11 Wars**. Watson Institute for International and Public Affairs, Brown University.

<https://watson.brown.edu/costsofwar/>

17. Office of Management and Budget (OMB). (2023). **Historical Tables, Budget of the U.S. Government**.

<https://www.whitehouse.gov/omb/historical-tables/>

18. Congressional Budget Office (CBO). (2020). **The Costs of U.S. Military Operations in Iraq and Afghanistan**.

<https://www.cbo.gov/publication/51093>

19. United States Department of the Treasury. (2024). **Monthly Treasury Statements**.

<https://fiscaldata.treasury.gov/>

20. Nordhaus, W. D. (2002). **The Economic Consequences of a War with Iraq**. In **American Academy of Arts and Sciences Occasional Paper**.

<https://www.amacad.org/publication/economic-consequences-war-iraq>

21. Bilmes, L. (2013). **The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan: How Wartime Spending Decisions Will Constrain Future National Security Budgets**. Harvard Kennedy School.

<https://www.hks.harvard.edu/publications/financial-legacy-iraq-and-afghanistan>

22. Crawford, N. C. (2021). **The Costs of War: The Human, Economic, and Political Costs of the Post-9/11 Wars**. Watson Institute for International and Public Affairs, Brown University.





23. Bilmes, L. (2013). **The Financial Legacy of Iraq and Afghanistan.** Harvard Kennedy School.
24. Office of Management and Budget. (2023). **Historical Tables, Budget of the U.S. Government.**





لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
